الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
الوزير

2014/5/20

اجتماع وزير المالية وحاكم مصرف لبنان

عقد وزير المالية علي حسن خليل اليوم اجتماعاً مع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة والهيئة العامة لادارة الدين العام في مكتبه في وزارة المالية حيث جرى وضع الخطوات العامة لاستراتيجية الدين العام والتي ستعرض على مجلس الوزراء الى غيرها من الأمور المرتبطة بالمالية العامة.

بعد الاجتماع صرح حاكم مصرف لبنان بالآتي:

" جئت لاجتمع مع وزير المالية في وزارة المالية لنتحدث في أمور إدارة الدين العام في لبنان التي تتولى وزارة المالية متابعته وتنفيذه. الأهداف هي ألاّ تخلق الحاجات التي ستمول من الدين العام ضغطاً على الامكانيات التسليفية للقطاع الخاص، وألاَ تخلق ضغطاً أيضاً على الفائدة التي يستدين لبنان بها، باعتبار أن لارتفاع الفائدة أثاراً سلبية ليست اقتصادية فحسب بل إجتماعية أيضاً وكان البحث محصوراً بهذا الشأن".

س: هل انتم مرتاحون لنقاش سلسلة الرتب والرواتب؟ وهل ما زلتم على هواجسكم؟.

ج: انا لن اتكلم في موضوع السلسلة التي أصبحت في عهدة مجلس النواب والنواب هم أصحاب القرار، لذا ما يجري هو خارج امكانيات البنك المركزي.

س: وعن موضوع الاستقرار النقدي؟

ج: الاستقرار النقدي مستمر وسيبقى مستمراً، الأسواق مرتاحة والعملة اللبنانية عملة ثابتة وليس هناك من مخاوف، ونحن لدينا الامكانيات وهي متوفرة، ولدينا الارادة لنحافظ على هذا الاستقرار.

س: في العام 2013 ارتفعت الميزانية الى أكبر من الحجم المعتاد، هل إذا استمرت هذه

الوتيرة في الارتفاع وبالشكل الذي هي عليه تؤثر على الاستقرار المالي والنقدي؟

ج: ما يهمنا هو النسبة بين الدين العام والناتج المحلي، والامكانيات لخلق نمو هي من مسؤوليات الدولة، وتمر أساساً بأجواء مستقرة سياسياً.

س: اذا ارتفع الانفاق ولم يكن هناك من نمو؟

ج: هذا الامر سيزيد من نسبة الدين العام على الناتج المحلي، وهذا أمر من الأكيد أنه سلبي، وآمل من خلال التعاطي مع هذه الامور بمسؤولية الاّ نصل الى هكذا وضع.

تصريح الوزير خليل:

"اليوم تناولنا بشكل محدد وضع استراتيجية للدين العام التي هي جزء من مهام الهيئة العليا لادارة الدين العام المنصوص عنها في القانون، وهذا هو الاجتماع الأول الذي نعقده، ووضعنا الخطوط العريضة لهذه الاستراتيجية التي ستكون مدار نقاش في الايام المقبلة في مجلس الوزراء لإقرارها، والتي على أساسها تقوم وزارة المالية بالخطوات بالتعاون مع البنك المركزي لتنفيذها وهي تهدف بشكل أساسي لاطالة متوسط استحقاقات ديوننا ، ما يرتب انعكاسات مباشرة على الوضعين المالي والاقتصادي، وعادلة لتخفيض نسبة هذا الدين ووضع هيكلية تتحدد فيها نسبة من العملات الأجنبية مع نسبة من العملات المحلية من ضمن القوانين التي تسمح لنا بهذا الأمر.

وتابع: الخطوات الاجرائية التي اتخذت اخذت في الاعتبار كل التقديرات المرتكزة على تحليلات اقتصادية لمجموعة كبيرة من العوامل المؤثرة برصد هذه الاستراتيجية والتيُ عمل عليها في الدوائر المختصة في الوزارة وكانت موضع تقدير من قبل فريق حاكمية مصرف لبنان. ونحن نطمح الى ادارة رشيدة للدين العام، والى ادارة مؤسساتية لهذا الدين الذي تبدو مؤشراته الى ارتفاع.

وشدد: واذا لم نقم بخطوات جدية جذرية وعلمية لضبط هذا الدين قد لا تكون الامور مناسبة لنا.

س: ما هي اسس الاستراتيجية؟

ج: اليوم وضعنا كل المعطيات لاستحقاقاتنا الثابتة المرتبطة بالديون والاستحقاقات المتوجبة علينا بالعملات المحلية والعملات الاجنبية، وموضوع العجز ونسبته، في مسار تحليلي أوصلتنا الى ما يجب أن نقوم به لجهة كيفية ادارة هذا الدين مع كل المعايير العلمية بالتنسيق مع الهيئات الدولية التي نتعامل معها بهذا الشأن.

س: هل أن الدين يرتفع؟

ج: واضح أن مؤشرات الدين الى ارتفاع، اليوم ناقشنا بعض من الواردات، لكن أمامنا تحدٍ كبير، جراء زيادة الانفاق وانخفاض الواردات، لذا علينا ان ننتبه الى كيفية مقاربة الموضوع.

س: مع عدم انتخاب رئيس للجمهورية ومع غياب الاستقرار السياسي، الآ يؤثر ذلك على الوضع النقدي؟.

ج: أود أن أطمأن: اليوم لا مخاوف على الوضع النقدي ولا توجد مخاوف مالية كبيرة، لكن بالتأكيد نحن بحاجة الى وضوح في طريقة تعاطينا ومقاربتنا للملفات المالية التي تنطلق من الشعور بالمسؤولية، أن الدين العام قد وصل الى 65 مليار دولار وهو الى ارتفاع، مع انفاق متوقع يرتفع هذا العام نتيجة أكثر من عامل، لكن هذا الانفاق مقابل الواردات وفي حال لم يكن هناك استقرار بالطبع سيكون هناك تأثير. ما نطمح ونؤكد عليه ضرورة انتخاب رئيس للجمهورية في موعده، لأنه امر يعزز الثقة بالمؤسسات الدستورية، كما يعزز الثقة في البلاد وربما يفتح على آفاق جديدة تساعدنا على مواجهة التحديات. نحن بنينا في دراستنا على نسبة نمو ما بين 2.7 و 3% وهي نسبة منطقية في ظل الواقع الحالي، هذه النسبة قابلة للارتفاع أذا كانت اوضاع البلاد مستقرة، وهي نسبة مهددة بأن تتراجع اذا كانت الاوضاع والاجراءات غير مناسبة.

س: بما انكم تناقشون حسن ادارة الدين العام وامام سلسلة الرتب والرواتب كيف تقارنون هذا الموضوع؟

ج: في الدراسة التي وضعناها ادخلنا في عين الاعتبار اقرار سلسلة الرتب والرواتب باعتبارها واحدة من القضايا المطروحة المحقة والتي يجب ان تقرّ، وقد ادخلنا تقديرنا للواردات التي تم نقاشها وهي الواردات الواقعية وليست النظرية بنقاش موضوعي ينطلق من مسؤولية الدولة. فنحن مع اقرار سلسلة الرتب والرواتب بطريقة رشيدة فيها توازن بين الانفاق والواردات، واعتقد انا هذا الأمر سيكون صحياً لاقتصادنا وماليتنا وليس العكس.

المكتب الإعلامي